

Distr.: General
25 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٩

الدورة الرابعة والسبعون

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٢١ (أ) من القائمة الأولية*

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي

الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

تعقدتها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل

لصالح أقل البلدان نموا لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، ويغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي لذلك وهو تيسير رفع البلدان من فئة أقل البلدان نموا. ويعكس التقرير أيضا القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في ما يتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك الإعلان السياسي الذي اعتمد في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج العمل (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٤، المرفق)، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، يسلّط التقرير الضوء على أنشطة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويُقدّم التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٦، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً شاملاً عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/50

220419 180419 19-04925 (A)



أولا - مقدمة

١ - تحقق تقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) في عدد من مجالات العمل ذات الأولوية. وعقب اعتماد قرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٣ بشأن رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، سيُرفع خمسة بلدان من هذه الفئة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، وهو نفس العدد الذي يُرفع حتى الآن منذ إنشاء هذه الفئة في عام ١٩٧١. وقد أحرز تقدم هام بشأن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المستدامة، والصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، وتركيز الصادرات، والحوكمة. وعلى مدى العام الماضي، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي تسارعاً طفيفاً في المتوسط، ولكنه كان نمواً متفاوتاً على نطاق أقل البلدان نمواً. وقد انتعشت التجارة الدولية وازداد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر واصل انخفاضه، ولا تزال حصة الصادرات من أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية منخفضة، وكانت مكاسب التحول الهيكلي والقدرات الإنتاجية بطيئة، ولا تزال الاقتصادات معتمدة إلى حد بعيد على السلع الأساسية، وأما النمو في معدل نقص التغذية في أقل البلدان نمواً فهو مصدر قلق. وإذا لم يتيق سوى سنة ونصف السنة قبل نهاية برنامج العمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ينبغي لأقل البلدان نمواً، وشركائها في التنمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تسرع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات الواردة فيه^(١).

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية في برنامج العمل

النمو في أقل البلدان نمواً

٢ - حقق الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً ككل زيادة معتدلة إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٨، من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، و ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٧. ويُتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في أقل البلدان نمواً قوياً نسبياً في الأجل القريب، ليصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠. ولم يحقق نمواً اقتصادياً بلغ ٧ في المائة أو أكثر في عام ٢٠١٨ سوى عدد قليل من البلدان، ومنها بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وإثيوبيا، ورواندا، والسنغال وجنوب السودان، إذ تتمتع هذه البلدان باقتصادات أكثر تنوعاً من اقتصادات البلدان الأخرى في هذه الفئة. وفي عام ٢٠١٨، كانت معدلات النمو سلبية في السودان، بسبب قيود في ميزان المدفوعات، وفي اليمن بسبب استمرار النزاع.

٣ - ويبين تقييم أطول أجلاً للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً متفاوتاً، حيث يُظهر مزيد من البلدان ضعفها هيكلياً وتقلبات اقتصادية. ويبين التغير السنوي في النسبة المئوية للنمو، بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٧، أن عدد البلدان التي حققت نمواً بنسبة ٧ في المائة، وهو الهدف المحدد في برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، كان أقل مما كان عليه سابقاً^(٢). وعلاوة على ذلك، شهد أربعة من أقل البلدان نمواً، في الفترة نفسها، نمواً سلبياً، مقارنةً ببلدين في عام ٢٠١٨.

(١) البيانات الإحصائية المستخدمة في هذا التقرير متاحة على الموقع التالي: <http://unohrrls.org/about-ldcs/publications>.

(٢) قرار الجمعية العامة ٧٠/١، المرفق.

- ٤ - وفي المدى القريب، يُتوقع أن يظل النمو في أقل البلدان نمواً، حتى عام ٢٠٢٠، قوياً نسبياً، ولكنه لن يصل إلى الغاية المرجوة وهي ٧ في المائة. ويمكن أن يشكل ارتفاع مستويات الديون، والآثار السلبية لتغير المناخ، وزيادة حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي، التي ترجع إلى جملة أمور منها التوترات التجارية، عبئاً على النشاط الاقتصادي، ويزيد في خفض النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥ - ولأن الناتج المحلي الإجمالي لم يحقق سوى نمو طفيف بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فقد كان نصيب الفرد من النمو محدوداً أيضاً، وواجهت الجهود المبذولة للقضاء على الفقر مزيداً من التحديات. أما التوقعات في الأجل المتوسط، في ما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل في العديد من أقل البلدان نمواً، فهي منخفضة. ويتطلب هذا تسريع وتيرة الاستثمار من أجل تحسين الإنتاجية على نطاق الاقتصاد، وخلق المزيد من فرص العمل اللائق، إلى جانب زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري. غير أن أقل البلدان نمواً تواجه عقبات في اجتذاب الاستثمارات العامة والخاصة، بسبب مخاطر الاقتصاد الكلي والقواعد التنظيمية ومخاطر الأسواق، وغيرها من المخاطر المتصورة، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه في إعداد المشاريع المستقبلية وتطويرها بفعالية.
- ٦ - وتشير آخر البيانات إلى أن معدل الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً، مقيساً بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار يومياً، انخفض من ٣٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فجوة الفقر، التي تعكس شدة الفقر فضلاً عن معدل حدوثه، انخفضت ببطء أكبر من ١٣,٥ في المائة إلى ١٣,١ في المائة. وتشير التوقعات الأخيرة إلى أن حوالي ٣٠ في المائة من السكان سيظلون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. فإذا كان الفقر بجميع أشكاله سيُقيض عليه بحلول عام ٢٠٣٠، كما اتفق عليه المجتمع العالمي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتنفيذ الأهداف الإنمائية لأقل البلدان نمواً.

ألف - القدرة الإنتاجية

- ٧ - يشمل تعزيز القدرة الإنتاجية، في جملة أمور، إنشاء مجالات نشاط جديدة، وتحويل الموارد من الأنشطة المنخفضة القيمة المضافة والمنخفضة الإنتاجية إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وإنتاجية عالية. وعند مقارنة عام ٢٠١٠ بعام ٢٠١٧، يتبين أن حصة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك انخفضت بقدر طفيف من ٢٢ في المائة إلى ٢١ في المائة، وزادت حصة الصناعات التحويلية من ١٠ في المائة إلى ١٢ في المائة، وزادت حصة الخدمات من ٤٤ في المائة إلى ٤٥ في المائة. وهذا لا يشير سوى إلى حدوث أوجه تحسن متواضعة في القدرات الإنتاجية، وهو ما لم يظهر بصورة موحدة في اقتصادات أقل البلدان نمواً. وكان من شأن التغيرات في التكنولوجيات الناشئة في قطاع الصناعات التحويلية أن جعلت القطاع أكثر كثافة إلى حد بعيد في رأس المال والمهارات، في حين أن انخفاض مستويات رأس المال المادي والبشري في أقل البلدان نمواً يجعل مواصلة توسيع التحول الهيكلي أشد صعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظل الاستثمار، الذي يشكل عاملاً رئيسياً في بناء القدرات الإنتاجية، منخفضاً نسبياً في أقل البلدان نمواً. وظل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ثابتاً عموماً، إذ لم يشكل سوى ربع النشاط الاقتصادي في أقل البلدان نمواً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧.

الهياكل الأساسية

٨ - توافر هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود شرط أساسي لتحقيق برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، ارتفع عدد الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية المحمولة، في أقل البلدان نمواً، من ٣٣ لكل ١٠٠ شخص، في عام ٢٠١٠، إلى قرابة ٧٠ لكل ١٠٠ شخص، في عام ٢٠١٧؛ ووفرت خدمات الهواتف المحمولة الأساسية منبرا لمختلف التطبيقات من أجل تحسين سبل كسب العيش، في مجالات منها مثلاً الصحة الأساسية والإدماج المالي.

٩ - وفي المقابل، فإن الوصول إلى شبكة الإنترنت لا يزال منخفضاً في أقل البلدان نمواً، إذ بلغ ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، أي زيادة قدرها نقطتان مئويتان منذ عام ٢٠١٦. وهناك تباين كبير بين البلدان، حيث يتجاوز معدل انتشار الإنترنت في بوتان وجيبوتي نسبة ٤٠ في المائة، في حين بلغ هذا المعدل، في ستة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، أقل من ٥ في المائة. وبزيادة عدد مستخدمي الإنترنت قليلاً عن ٢٠ مستخدماً لكل ١٠٠ نسمة من السكان، فإن معدلات الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل تظل أقل من ذلك. وسيكون من الأساسي إجراء تحسينات في تطوير قدرات اتصال شبكية عالية السرعة، وتطوير القدرة على تحمل تكاليفها، وتطوير المهارات، إذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تستفيد استفادة كاملة من تطبيقات النطاق العريض الواعدة إلى أبعد حد في مجالات التعليم والصحة والتجارة الإلكترونية.

١٠ - ولهياكل النقل الأساسية تأثير مباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى تحسين القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٧، لم تشكل أقل البلدان نمواً سوى ١,١ في المائة من حجم الشحن الجوي العالمي، حيث مثلت إثيوبيا ٨٧ في المائة من تلك الحصة. ويعترض توسيع الشحن الجوي عقبات بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية، والقيود المفروضة على حقوق النقل، ومحدودية الربط الشبكي للنقل المتعدد الوسائط. وحسب مؤشر الربط بشبكات النقل البحري، التي تجسد مدى ارتباط البلدان بشبكات النقل البحري العالمية، احتلت أقل البلدان نمواً، في المتوسط، مرتبة أدنى من البلدان النامية الأخرى بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٨. ويعزى ذلك جزئياً إلى ضعف الهياكل الأساسية والإجراءات الجمركية المطولة.

١١ - وتشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص مصدراً هاماً للتمويل والخبرات لأغراض الاستثمار في الهياكل الأساسية وصيانتها. غير أن الاستثمار في الهياكل الأساسية الذي يشمل مشاركة القطاع الخاص ظل عند مستويات دنيا في أقل البلدان نمواً. وعلى مدى النصف الأول من عام ٢٠١٧، سُجلت التزامات بالاستثمار، بمشاركة القطاع الخاص، بصفة رئيسية في قطاع الطاقة. ومن البلدان التي استفادت من ذلك كمبوديا (١٠٠ مليون دولار)، ومالي (٩٥,٧ مليون دولار)، وميانمار (٢٩٣ مليون دولار). وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى استثمارات واسعة النطاق لبناء وصيانة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وللحصول على تكنولوجيات جديدة، غير أن الاستثمار الخاص آخذ في الانخفاض، وغير متنوع. وفي حين كثف عدد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف جهودها الرامية إلى تعبئة الاستثمار الخاص، يلزم بذل مزيد من الجهود، ولا سيما في مجال الهياكل الأساسية.

الطاقة

١٢ - في عام ٢٠١٥، كان ٦٦ في المائة من الاستهلاك النهائي من الطاقة في أقل البلدان نمواً مستمداً من الطاقة المتجددة، وكان ٨٤ في المائة منها من المصادر التقليدية للوقود الأحفائي، الذي تترتب عليه

آثار صحية وبيئية سيئة. وازداد معدل الوصول إلى الكهرباء بنسبة ١٠ في المائة، من ٣٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٦. ولا تزال هناك أوجه تفاوت بين البلدان والمناطق، حيث بلغ معدل الوصول ٣٤ في المائة في المناطق الريفية، مقارنة بنسبة ٧٤ في المائة في المناطق الحضرية. وقد حققت أفغانستان، وبوتان، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال وتوفالو معدلات كهربة بمقدار ٨٠ في المائة أو أكثر. ومعدل الوصول في ثلاثة بلدان (بوروندي، وتشاد، وجنوب السودان) أقل من ١٠ في المائة. ويرجع انخفاض معدلات الوصول إلى الإمدادات الكهربائية عموماً إلى جملة أسباب منها ارتفاع تكاليف توليد الطاقة الكهربائية، ونقلها وتوزيعها، وإلى انخفاض الكثافة السكانية (ولا سيما في المناطق الريفية)، وارتفاع معدلات التسرب، وارتفاع تكاليف التشغيل، وانخفاض الاستثمار.

١٣ - ولتحقيق وصول الجميع إلى خدمات طاقة حديثة وموثوقة وميسورة التكلفة، ولوصول تلك الخدمات إلى الفئات السكانية في المناطق النائية بحلول عام ٢٠٣٠، سوف تحتاج أقل البلدان نمواً مزيداً من الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الجمع بين حلول التوزيع خارج الشبكة، والتوزيع بالشبكات المصغرة، والتوزيع المرتبط بالشبكات اللامركزية، التي تعتمد في الأساس على الاستثمار الخاص وملكية أطراف الثالثة. ويمكن أن يساعد في سد هذه الفجوة تعزيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين نقل التكنولوجيا، وإنشاء نماذج لسداد الالتزامات أولاً بأول في الأعمال التجارية، وتعزيز التكامل الإقليمي.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٤ - تُستخدم التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتعزيز التنمية المستدامة في بعض أقل البلدان نمواً، ولكنها لا تزال بعيدة عن الاستخدام على نطاق واسع. وتبين البيانات المتاحة بشأن البحث والتطوير، التي تحرك التقليد والاختراع كليهما، أن المعدل الوسيط للنفقات في هذا المجال، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٠,٧٥ في المائة أو أقل بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مقارنة بالرقم العالمي البالغ حوالي ٢ في المائة. ففي عام ٢٠١٦: (أ) قدم مواطنو أقل البلدان نمواً، سواء المقيمون منهم وغير المقيمين، ٩٢٢ براءة اختراع فقط؛ و (ب) لم يُنشر سوى تسعة مقالات صحفية لكل مليون شخص. ويُتوقع أن يقدم مصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً مساهمة إيجابية في النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بطرق منها عمله المتعلق بالوصول إلى البحوث الرقمية، التي من شأنها تسهيل الوصول الشبكي إلى المجالات والكتب وقواعد البيانات العلمية.

تنمية القطاع الخاص

١٥ - واصلت أقل البلدان نمواً إحراز بعض التقدم في تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، انخفضت تكاليف بدء الأعمال التجارية كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل من ٨٩ في المائة تقريباً إلى ٤٢ في المائة في المتوسط بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧. ولم يصنف ضمن البلدان المائة الأعلى في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٨ سوى خمسة من أقل البلدان نمواً (انظر أيضاً الفقرات من ٤٦ إلى ٥٦ أدناه). ولا تزال قلة إمكانيات الحصول على التمويل، والعرض المحدود، وارتفاع تكاليف الطاقة، والفجوات في المهارات، وقلة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعوق تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً.

باء - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٦ - بالنسبة لأقل البلدان نموا ككل، بلغت القيمة المضافة للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢١ في المائة في عام ٢٠١٧، منخفضة قليلا من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٧، كان ٦٧ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، وكان ٦٠ في المائة يعملون في القطاع الزراعي. وفي مجال الري، لا يزال الإنتاج الزراعي بعليا أساسا. وعلى الرغم من حدوث زيادة في استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (من ٢٤,٢ كغ في عام ٢٠١١ إلى ٢٧,٢ كغ في عام ٢٠١٦)، ظلت الإنتاجية الزراعية منخفضة، بل شهدت انخفاضا من ١١١,٥ في عام ٢٠١١ إلى ١٠٧,٩ في عام ٢٠١٥، مقيسة بمؤشر الإنتاج الإجمالي للفرد الواحد، مقارنة بالفترة المرجعية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع مستوى تعرض هذا القطاع لأحوال جوية سيئة.

١٧ - وقد ازداد عدد من يعانون من نقص التغذية في أقل البلدان نموا بمقدار ٣٢,٧ مليون نسمة خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧. وارتفعت أيضا حصة أقل البلدان نموا ممن يعانون من نقص التغذية في العالم من ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد كان من شأن الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية المتكررة أن أعاقَت الإنتاجية الزراعية إلى حد خطير، وهي حالة ازدادت سوءا بفعل عدم كفاية الهياكل الأساسية والقدرات المحدودة في إدارة الكوارث. وأدى النزاع وعدم الاستقرار إلى زيادة التحديات التي تواجهها الفئات الضعيفة من السكان في مجال الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، في جنوب السودان، عطل العنف الواسع النطاق النظم الزراعية والغذائية، ليسهم في إيجاد حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويزيد عدد السكان المعرضين لخطر سوء التغذية في جميع أنحاء البلد. وأدى النزاع الذي طال أمده في اليمن إلى أزمة إنسانية كبرى، حيث يعيش ٦٧ في المائة من السكان في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تأثر كل من المجتمعات المضيفة ومجتمعات المشردين من جراء النقص في الأغذية، في حين ظلت إمكانيات الوصول إلى المدخلات الزراعية محدودة.

جيم - التجارة

١٨ - بعد ثلاث سنوات من نمو سلبي كان سببه انخفاض أسعار الطاقة شهدت صادرات السلع من أقل البلدان نموا حدوث انتعاش قوي في عام ٢٠١٧، حيث اتسع نطاقها بنسبة ١٦,٤ في المائة، أي بوتيرة أسرع من زيادة الصادرات السلعية العالمية، التي ازدادت بنسبة ١٠,٤ في المائة. ومع ذلك، فحتى هذا التوسع الكبير لم يكن كافيا لعكس اتجاه التهميش الذي عانته أقل البلدان نموا لفترة طويلة في التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٧، لم تشهد حصة هذه البلدان من الصادرات السلعية العالمية سوى زيادة طفيفة، من ٠,٩١ في المائة إلى ٠,٩٦ في المائة، لتظل تحت عتبة الـ ١ في المائة للسنة الثالثة على التوالي. وإذا لم يتبق سوى سنة ونصف حتى الموعد المستهدف لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠٢٠، فإن هذا يبرز الصعوبات التي تواجهه في بلوغ هدف مضاعفة حصة الصادرات العالمية من أقل البلدان نموا، لا سيما بالنظر إلى الانتعاش المتواضع في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، والمخاطر المحتملة المرتبطة بالتوترات المتزايدة في التجارة الدولية، وانخفاض الطلب على الصعيد العالمي.

١٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الانخفاض في انتشار المنتجات الأولية في مجموع صادرات السلع من أقل البلدان نمواً، إذ لم تتجاوز ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وبلغت حصة المنتجات المصنعة ٤٠ في المائة (مقابل ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠) لتعكس بصفة أساسية حدوث زيادة في حصة المنتجات من الملابس من ١٢ في المائة إلى ٢٩ في المائة خلال الفترة نفسها. ومثلت المواد الخام الزراعية والأغذية ١٤ في المائة من مجموع الصادرات من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، مرتفعة من ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وكانت الصين والاتحاد الأوروبي أهم الوجهات النهائية لصادرات السلع من أقل البلدان نمواً، حيث استحوذ كل منهما على أكثر من ربع إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٧. وبينما استوردت الصين أكثر من نصف صادرات القود ومنتجات التعدين من هذه البلدان، فقد كان الاتحاد الأوروبي هو المستورد الرائد لصادرات الزراعة والصناعات التحويلية. وظلت الهند، واليابان، وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية أسواقاً هامة للصادرات من أقل البلدان نمواً.

٢٠ - ولا تزال مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات العالمية منخفضة بسبب صغر قاعدة الإمداد المحلية، التي تتركز في عدد قليل من الاقتصادات. وبعد عقد من النمو المطرد، بدأت تجارة أقل البلدان نمواً في الخدمات في التباطؤ في عام ٢٠١٤، ولم تبدأ في استعادة عافيتها إلا في عام ٢٠١٧، وازدادت الصادرات بنسبة ٦,٩ في المائة، لتبلغ قيمتها ٣٤,٢ بليون دولار، في حين زادت الواردات بمعدل ٨ في المائة، لتبلغ قيمتها ٦٧,٧ بليون دولار. وظلت خدمات السفر هي أعلى فئات الصادرات، لتمثل أكثر من نصف صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، حيث مثل كل من النقل والخدمات التجارية الأخرى حوالي ربع مجموع قيمة الخدمات المقدمة. وفي الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١١، ازداد عدد السياح القادمين إلى أقل البلدان نمواً من ٢٠ مليون سائح إلى قرابة ٢٩ مليون سائح، ليحقق زيادة في إيرادات السفر التي بلغت أكثر من ٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٦.

٢١ - ولا تزال أقل البلدان نمواً تستفيد من المعاملة التفضيلية في الوصول إلى كل من أسواق الشركاء التجاريين التقليديين والناشئين، حيث تدخل الأغلبية العظمى من صادراتها إلى معظم الأسواق المتقدمة النمو مغفأة من الرسوم الجمركية. ويمثل معدل عدم استخدام الأفضليات التعريفية للصادرات المؤهلة من أقل البلدان نمواً ما بين ٥ في المائة تقريباً و ١٥ في المائة من مجموع الصادرات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

دال - السلع الأساسية

٢٢ - انخفض متوسط مؤشر تركيز الصادرات لأقل البلدان نمواً ككل من ٤٢٥,٠ في عام ٢٠١١ إلى ٢٢٥,٠ في عام ٢٠١٧، ويبين ذلك وجود اتجاه إيجابي في تنويع الصادرات. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال هذه الاقتصادات تظهر قدراً كبيراً من تركيز الصادرات، ولا سيما إذا قورنت بغيرها من البلدان النامية، حيث أن مؤشر تركيز الصادرات في عام ٢٠١٧ بلغ ٠,٠٩. وشكلت الصادرات من السلع الأساسية ٦٤ في المائة من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٧، ويمثل ذلك زيادة من ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٦، على الرغم من انخفاض تلك الصادرات من ٧٨ في المائة في عام ٢٠١١. ومن بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً، يعتمد ٣٨ بلداً (٨٠ في المائة) على السلع الأساسية.

٢٣ - والاعتماد على السلع الأولية يبرز أهمية التنويع، وخاصة بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي هي عرضة للتقلب الشديد في الأسعار، كالنفط والذهب والأرز والكافور والبن والقطن.

ويمكن أن يؤدي تنويع الصادرات غير التقليدية، والقيمة المضافة عن طريق التجهيز إلى التخفيف من حدة التعرض لصدمات الأسعار وإلى زيادة مرونة الاقتصاد. ويمكن أن تقتزن السياسات المحددة الأهداف والسياسات القطاعية بسياسات أفقية في مجالات إدارة الاقتصاد الكلي، والتدريب، وتنمية المهارات، وتطوير الهياكل الأساسية، لتهيئة ظروف مؤاتية ودعم بناء روابط بين قطاع السلع الأساسية وبقية الاقتصاد.

هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

السكان والصحة الأولية

٢٤ - يُتوقع أن يستمر النمو السكاني في الانخفاض في معظم أنحاء العالم، ولكن هذا النمو متسارع في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن معدلات الخصوبة قد انخفضت (من ٤,٤ ولادات لكل امرأة في عام ٢٠١١ إلى ٤,١ ولادات في عام ٢٠١٦)، يُتوقع أن يزداد عدد سكان أقل البلدان نمواً مجتمعة من بليون نسمة في عام ٢٠١٨ إلى ١,٣ بليون نسمة في عام ٢٠٣٠، أي بسرعة تزيد عن ضعف معدل النمو السكاني في العالم.

٢٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى العقدين الماضيين، توفي، في عام ٢٠١٧ وحده، ما يقدر بنحو مليوني طفل في أقل البلدان نمواً، ويرجع ذلك، في معظم الحالات، لأسباب يمكن الوقاية منها. وقد حدث في تلك البلدان أكثر من ثلث جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ونظراً لتزايد عدد السكان من الأطفال، وحدوث تحول في توزيع السكان صوب المناطق التي ترتفع فيها معدلات الوفيات على الصعيد العالمي، فلا يُتوقع إلا أن تستمر الزيادة في نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أقل البلدان نمواً في العقود القليلة القادمة. فرفع مستوى التدخلات الصحية الوقائية والعلاجية المتقدمة للحياة أمر أساسي لمواصلة مكافحة وفيات الأطفال.

التعليم والتدريب

٢٦ - في الوقت الحاضر، يعيش ٢٨٧ مليون من الشباب الذين هم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية في أقل البلدان نمواً، ويمثلون بذلك ١٩ في المائة من سكان العالم في تلك الفئة العمرية. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٩، ارتفع عدد السنوات التي تُقضى في المدارس من ٥,١ سنوات إلى ٩,٣ سنوات تقريباً، ولكن هذا العدد ما زال يقل بمقدار ٣ سنوات عن المتوسط العالمي. وبلغت نسبة الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية والمتحقون بالمدارس ٨١ في المائة في عام ٢٠١٧. غير أن ما يقرب من ٢٨ مليون طفل، أو أكثر من طفل واحد من كل ٥ أطفال في سن الدراسة الابتدائية، لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس.

٢٧ - وازداد معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في أقل البلدان نمواً بأكثر من الضعف، من ١٠٧ ملايين في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٥ مليون في عام ٢٠١٧، ولكن المشاركة في التعليم العالي أقل بكثير منها في بقية أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية ١٠ في المائة مقارنة بنسبة ٣٨ في المائة في جميع أنحاء العالم. وازداد عدد معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، منذ عام ٢٠٠٠، بوتيرة أسرع قليلاً من وتيرة الالتحاق بالمدارس، وهو ما أدى إلى انخفاض في نسبة التلاميذ إلى المعلمين.

تنمية الشباب

٢٨ - في جميع أنحاء العالم، هناك أكثر من ١,٢ بليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما هم في سن الانتقال إلى مرحلة البلوغ، مع ما ينطوي عليه ذلك من طموحات وظيفية عالية. ومع ذلك، فبالنسبة لما يقرب من ٢٠٠ مليون شاب في أقل البلدان نموا، فإن هذه التطلعات لن تتحقق على الأرجح. فهناك كثيرون لن يكملوا دراستهم، وبالنظر إلى ضخامة القطاع غير الرسمي، وعدم توافر فرص عمل كافية، وانخفاض الإنتاجية، وضعف معايير العمل، سيكافحون كثيرا من أجل الحصول على العمل اللائق.

٢٩ - والنظم التعليمية في العديد من أقل البلدان نموا تترك نسبة كبيرة من السكان متخلفة عن الركب. فهناك عدد كبير من المراهقين يتركون المدرسة قبل الأوان، أي قبل الحصول على المهارات الكافية للانتقال إلى مهن منتجة في سوق العمل. وقد ازداد عدد الشباب غير الملتحقين بالمدارس الذين هم في سن الدراسة الثانوية العليا، على عكس الاتجاهات بالنسبة لمن هم في سن الدراسة الابتدائية والإعدادية من غير الملتحقين بالمدارس. وفي المتوسط، فإن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ولديهم معرفة بالقراءة والكتابة، تقل عن ٦٨ في المائة. ومن المحتمل، حتى بالنسبة للأشخاص المتعلمين والمدرسين، أن يجدوا أنفسهم من دون المهارات المطلوبة في سوق العمل. وهناك عوامل، من قبيل الفقر المدقع، والحمل المبكر والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، تسهم في ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في وقت مبكر، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على آفاق التوظيف بالنسبة للشباب. ويمكن أن يشكل النمو السريع في عدد الشباب على مدى السنوات المقبلة تحديا أمام التنمية المستدامة، إذا لم تتمكن أسواق العمل من مواكبة التطورات.

٣٠ - وقد اعتمد ما يقرب من ثلاثة بلدان، من أصل خمسة بلدان من أقل البلدان نموا، سياسات وطنية للشباب، ولكن هناك المزيد مما ينبغي القيام به لتحسين فعالية هذه السياسات وشموليتهما، وكفالة أن تستهدف الاستثمارات العامة والخاصة أشد الشباب ضعفا وحرمانا.

المأوى والمياه والصرف الصحي

٣١ - تشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا سيعيشون في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل ٣٣,٥ في المائة في الوقت الحاضر. وفي المتوسط، فقد انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٧٠,٢ في المائة، في عام ٢٠٠٥، إلى ٦٢,٧ في المائة، في عام ٢٠١٤.

٣٢ - ولا يزال الافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة، وأوجه القصور في إدارة المياه، ومعالجة المياه المستعملة، تشكل عقبات كبيرة أمام استدامة توفير المياه الصالحة للشرب وتيسير إمكانيات الوصول إليها. وفي عام ٢٠١٥، لم يكن يصل إلى خدمات مياه الشرب الأساسية سوى ٦١ في المائة من سكان أقل البلدان نموا، وهو ما يمثل زيادة من نسبة ٥١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٠.

٣٣ - ولم تحرز إدارة النفايات الصلبة وجمعها تقدما كبيرا في أقل البلدان نموا، وهي إدارة غير منتظمة في أحسن الأحوال، وهو ما يؤدي إلى ممارسات غير قانونية، مثل التخلص من النفايات بصورة غير مشروعة أو حرق النفايات في العراء.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٤ - أحرز بعض التقدم بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم في أقل البلدان نموا. فعلى مستوى التعليم الابتدائي، زاد مؤشر تكافؤ الجنسين من حيث نسبة الالتحاق الإجمالية (نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالمدارس) - من ٠,٧٩ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩٥ في عام ٢٠١٧، وهو ما ظل دون النطاق ٠,٩٧ - ١,٠٣ الذي يُفترض أن تكون المساواة بين الجنسين قد تحققت فيه إلى حد بعيد. وفي التعليم الثانوي والعالي، يتسع نطاق التفاوتات، على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ منذ عام ١٩٩٠. وبحلول عام ٢٠١٧، كان ثلث أقل البلدان نموا قد حقق تكافؤا بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي، وما يقرب من بلد واحد من كل ستة بلدان على مستوى المدارس الثانوية، ولكن لم يحقق أي بلد تكافؤا على مستوى التعليم الجامعي.

٣٥ - وهناك بعض من أقل البلدان نموا في أفريقيا هي من بين أوائل بلدان العالم من حيث النسبة المثوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء، حيث لوحظ أكبر المعدلات عام ٢٠١٨ في السنغال (٤٢ في المائة)، تليها موزامبيق (٤٠ في المائة)، ورواندا (٣٨ في المائة). غير أن متوسط المعدل بالنسبة للنساء اللواتي يشغلن مناصب في أقل البلدان نموا لم يبلغ بوجه عام سوى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بمتوسط عالمي بلغ ٢٤ في المائة.

الحماية الاجتماعية

٣٦ - الافتقار إلى الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية الأساسية في معظم أقل البلدان نموا يترك الناس عرضة لسوء الصحة والفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي طوال حياتهم، ويشكل عقبة كأداء أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن بين ٣٧ بلدا من أقل البلدان نموا تتوافر بشأها بيانات، لا يوفر الرعاية الصحية لأكثر من ٢٠ في المائة من السكان سوى ٩ بلدان. وقد ازداد متوسط الإنفاق على الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليلعب ٤,٢ في المائة. وهناك حاجة إلى إصلاحات في مجال السياسة العامة لتحديد خيارات التمويل والحيز المالي لكفالة أن يصبح الحق في الحماية الاجتماعية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

٣٧ - يشكل مؤشر الضعف الاقتصادي أحد المعايير الثلاثة التي تستخدم لتحديد ما إذا كان بلد ما في فئة أقل البلدان نموا. وفي استعراض عام ٢٠١٨ الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية التالية تبين أن تسعة من أقل البلدان نموا قد استوفت مؤشر عتبة رفع الاسم من القائمة، وهي كما يلي: بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، وهايتي، وميانمار، ونيبال، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد سُجلت زيادات كبيرة في قيم المؤشر في أفغانستان، وبنين، وتشاد، وجزر القمر، وغينيا، ومللاوي، ومالي، واليمن، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة عدم الاستقرار في الصادرات. ولم يستوف عتبة رفع الاسم من القائمة أي من البلدان الثلاثة التي هي من أقل البلدان نموا والتي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٧٣ للخروج من القائمة (بوتان، وسان تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان).

الصدمات الاقتصادية

٣٨ - لقد تدهور رصيد الحساب الجاري لأقل البلدان نموا ككل، بحدوث زيادة في العجز من ٢١٩ ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥٢ ٥٨١ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وفي حين لا تزال أقل البلدان نموا ككل تعتمد على مجموعة محدودة من السلع الأساسية، فقد انخفض متوسط مؤشر تركيز صادراتها إلى ٠,٢٢٥ في عام ٢٠١٧.

٣٩ - وما زالت المديونية الخارجية تشكل شاعلا خطيرا في أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، ومن الدخل الأولي، انخفضت في المتوسط في تلك البلدان إلى ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ مقابل ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، فقد شهد ١٥ بلدا منها زيادات فيها. وفي عام ٢٠١٧، زادت نسبة أرصدة الديون لثلاثة بلدان، وهي بوتان، وجيبوتي، وموزامبيق، عن ١٠٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، وتراوح نسبة أرصدة الديون لثمانية بلدان أخرى بين ٥٠ في المائة و ١٠٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صُنِّف ١٢ بلدا بأنها تواجه احتمالات كبيرة لأن تصبح عاجزة عن سداد ديونها، وكان خمسة بلدان تعاني من حالة مديونية حرجية (انظر أيضا الفقرات من ٥٧ إلى ٦١ أدناه).

تغير المناخ والاستدامة البيئية

٤٠ - كانت السنوات العشرون التي سُجلت بأنها الأشد حرارة ضمن السنوات الاثنتين والعشرين الماضية، وكانت السنوات الأربع الأخيرة منها أشدها احترارا. ويشير التقرير الخاص المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى أن متوسط درجة الحرارة العالمية خلال العقد الممتد من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥ بلغ ٠,٨٦ درجة مئوية فوق خط الأساس لما قبل العصر الصناعي، وبالنسبة للسنوات الخمس الماضية، من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، بلغ ١,٠٤ درجة مئوية فوق خط الأساس لما قبل العصر الصناعي.

٤١ - وإزاء هذه الخلفية، حدث تحسن متواضع في التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ لصالح أقل البلدان نموا باستخدام عدد من الآليات المالية المتعددة الأطراف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، رفع صندوق أقل البلدان نموا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن يستفيد منه كل بلد من ٤٠ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار، لإتاحة التنفيذ الكامل لاستراتيجية مرفق البيئة العالمية للبرمجة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لصالح صندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص لتغير المناخ للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢. وفي السنة المالية ٢٠١٨، تلقى صندوق أقل البلدان نموا أكثر من ٩٥,٣ مليون دولار في تعهدات جديدة، وجرت الموافقة على ١٣ مشروعا جديدا كاملة النطاق لدعم تخطيط التكيف وعمليات خطط التكيف الوطنية، ومساعدة البلدان على تعزيز قدرتها على الصمود.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، استفاد ٣٨ بلدا من أقل البلدان نموا، بواسطة الصندوق الأخضر للمناخ، من مقترحات بشأن التمويل بلغ مجموعها ٢,٨ بليون دولار، بالاستفادة من التمويل المشترك بما يزيد عن ١,٦ بليون دولار، وكذلك بواسطة برنامج دعم الاستعداد والتخضير في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، الذي يدعم البلدان في تعزيز قدراتها المؤسسية للعمل مع الصندوق في وضع المشاريع.

٤٣ - وفي الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استكمل المؤتمر برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا ليعكس احتياجاتها، وليواصل من ثم تقديم الدعم بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك التدريب، وبناء القدرات، وعملية خطة التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا، وتوعية الجمهور، وتطوير ونقل تكنولوجيا التكيف، وخدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية، والإبلاغ، والاستعراض.

الحد من مخاطر الكوارث

٤٤ - وفي عام ٢٠١٨، ظلت الأحوال المناخية الشديدة تؤثر على الدول في العالم أجمع، وقد لحقت بأقل البلدان نموا أضرار شديدة بوجه خاص. وكان للأحداث المتصلة بالمناخ أكبر الأثر في انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد، وتطلب ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة لتقديم المساعدة الإنسانية في عدد كبير من البلدان في أفريقيا. وعلى مدى العام الماضي، كانت الكوارث الهيدرولوجية هي الأشد فتكا، إلى جانب ما نتج عنها من فيضانات وانهيارات وحلّة وانهيّارات أرضية. كذلك تسببت الكوارث المتصلة بالمناخ بحدوث تشريد داخلي واسع النطاق. وكانت الأعاصير والزوايع في موسم عام ٢٠١٨ من بين أشدها قوة وأكثرها تكلفة، إذ أثرت على ١,٥ مليون شخص، حسب التقديرات، في أقل البلدان نموا. وأحدثت العاصفة المدارية سون - تينه فيضانات واسعة النطاق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تضرر منها حوالي ٧٨٠ ٠٠٠ شخص. وأثرت الفيضانات أيضا على أجزاء عديدة من شرق أفريقيا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨، بما في ذلك إثيوبيا، والصومال، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأثر الجفاف في أفغانستان في حياة ما يقدر بنحو ٢,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٨.

٤٥ - وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى أن متوسط الخسائر السنوية التي حدثت في أقل البلدان نموا، في عام ٢٠١٧، نتيجة للكوارث، بلغت ما نسبته ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تلقى ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا دعما تقنيا من المكتب لصياغة أو تحديث استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ولكفالة الاتساق مع خطط التنمية المستدامة والخطط المتعلقة بتغير المناخ. ويقدم المكتب أيضا الدعم لفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠١، ليتولى إعداد وثيقة توجيهية للسلطات الوطنية والجهات المعنية صاحبة المصلحة في أقل البلدان نموا بشأن إقامة أوجه تآزر واتساق بين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ على الصعيد الوطني، ولإدماج إجراءات الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية المستدامة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق وفورات في مجال استرداد التكاليف.

زاي - تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية وبناء القدرات

تعبئة الموارد المحلية

٤٦ - بعد تحقيق زيادة مطردة في السنوات السابقة، شهد متوسط الإيرادات الحكومية في أقل البلدان نموا، باستثناء المنح، ركودا بنسبة بلغت ١٨,٨ في المائة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. والإيرادات المحلية المنخفضة بوجه استثنائي هي الناتج الجاني للهيكل الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر، وضعف الإدارة الضريبية والنظم الضريبية في البلدان ذاتها، فضلا عن دور الاتفاقات الضريبية الدولية، والولايات القضائية

التي تأخذ بالسرية المالية، والملاذات الضريبية، في تيسير التهرب من دفع الضرائب والتهرب الضريبي غير المشروع الذي يشمل نقل الثروة عبر الحدود. وقد استعاد معدل الادخار المحلي الإجمالي مستواه عند ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ بعد أن هبط إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٤٧ - وتعرض الوفورات جزئياً لقيود ترجع إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وارتفاع معدل الإعالة، وتخلف القطاع المالي المحلي، في أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن نسبة السكان البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية، أو يستفيدون من مقدمي خدمات مالية عن طريق الهاتف المحمول، ازدادت بقدر كبير من ٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

التعاون الإنمائي

٤٨ - في عام ٢٠١٧، بعد عدة سنوات من الانخفاض، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أقل البلدان نمواً من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبلغ ٤٢,٥ بليون دولار. وازدادت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧، في حين ظلت الحصة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة ثابتاً عند ٠,٠٩ في المائة. أما عدد البلدان المانحة التي تقدم ٠,١٥ في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، تمشياً مع أهداف برنامج عمل إسطنبول والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، فقد انخفض من ستة إلى خمسة بلدان (الدانمرك، ولكسمبرغ، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، مع تجاوزها جميعاً نسبة الـ ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. غير أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً لا تزال أكبر من التدفقات الخاصة، أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو التحويلات المالية.

٤٩ - وقد حشدت المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نمواً قدراً من رأس المال الخاص يقل كثيراً عنه في سائر البلدان النامية: فمن مبلغ ١١٩,٥ دولار حُشد في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧ لجميع البلدان النامية، حُشد مبلغ ٩,٣ بلايين دولار (٨ في المائة) لأقل البلدان نمواً، وقد تم توليده أساساً بواسطة ضمانات ائتمانية و ضمانات ضد المخاطر. وهكذا، ففي حين أن تحقيق زيادة في التمويل المختلط لصالح أقل البلدان نمواً يمكن أن يُحدث زيادة في إجمالي التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تتسق هذه الزيادة مع الأولويات الوطنية، وألا تُحد من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأغراض أخرى.

الديون الخارجية

٥٠ - في عام ٢٠١٧، انخفضت المديونية الخارجية لأقل البلدان نمواً انخفاضاً طفيفاً من الذروة التي بلغت في عام ٢٠١٦. وانخفض متوسط أرصدة الديون من ٣٠,٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى ٢٩,٩ في المائة منه. غير أن هذه الأرصدة كانت أعلى بكثير بالنسبة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا، حيث بلغت ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، رغم أن عدداً منها استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وفي الوقت نفسه كان هناك تباين كبير

فيما بين أقل البلدان نمواً، حيث تراوحت أرصدة الديون بين ١١٣,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في بوتان إلى ١,٩ في المائة في تيمور - ليشتي.

٥١ - كذلك تغير تكوين رصيد الديون لأقل البلدان نمواً، حيث ارتفعت حصة الدائنين الثنائيين غير التقليديين (وخاصة الصين) والدائنين من القطاع الخاص (بطرق منها إصدار السندات وقروض المصارف التجارية المجمعة) في الدين العام والدين المكفول حكومياً. ومن شأن هذا أن يعرض البلدان لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل، حيث يُتوقع أن تزداد تكاليف الاقتراض، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي في القدرة على تحمل الديون.

الاستثمار المباشر الأجنبي

٥٢ - تستأثر الشركات المملوكة للأجانب بحصة كبيرة من العمالة في القطاع الخاص الرسمي في أقل البلدان نمواً وتصنف بأنها من أكبر أرباب العمل الأفراد. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧، إلى ٢٦ بليون دولار، بعد انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وتساوي التدفقات الموجهة إلى أقل البلدان نمواً أقل من ٢ في المائة من التدفقات العالمية، منخفضة من ٣ في المائة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً يتركز بصورة مكثفة في عدد قليل من البلدان، لا سيما في أفريقيا، وفي الصناعات الاستخراجية، حيث لا يقدم في كثير من الأحيان سوى روابط إنتاجية أمامية وخلفية داخل الاقتصاد.

٥٣ - وانخفضت مشاريع الاستثمار الأجنبي المراعية للبيئة، التي أُعلن عنها في عام ٢٠١٧، بنسبة ٤٣ في المائة إلى أدنى مستوى لها بعد أربع سنوات، عندما خفض مستثمرون، معظمهم من البلدان النامية، حجم خططهم المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي، وخاصة في قطاع الخدمات، بما في ذلك الكهرباء والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الأجل المتوسط، تتوقف التوقعات على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق في مجال الهياكل الأساسية. وبإمكان أقل البلدان نمواً في أفريقيا أن تستفيد من زيادة الاستثمار بفضل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا. وفي منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨، جرى إبراز أهمية وضع نظام لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً.

التحويلات

٥٤ - تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً ازدادت إلى ٤٣,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٨، أي بزيادة سنوية بنسبة ١١ في المائة، تعزى جزئياً إلى الزيادة في التدفقات إلى الخارج من بلدان مجلس التعاون الخليجي. إلا أن مخاطر الهبوط في النمو الاقتصادي، والسياسات التقييدية في مجال الهجرة، في كثير من بلدان المقصد، قد تخفف نمو التحويلات المالية في المستقبل.

٥٥ - وتتركز تدفقات التحويلات إلى الداخل في عدد قليل من أقل البلدان نمواً، حيث تستأثر ستة بلدان (بنغلاديش، وهايتي، وميانمار، ونيبال، والسنغال واليمن) بأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع تلك التدفقات. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنسبة لبعض البلدان الصغيرة، بما في ذلك جزر القمر وغامبيا، بلغت التحويلات ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر من ذلك.

٥٦ - وظل متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية ثابتاً تقريباً عند ٦,٩ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، أي أكثر من ضعف مستوى الـ ٣ في المائة المتلزم به في خطة عمل أديس أبابا.

بل إن هذه التكاليف هي أعلى من ذلك في العديد من أقل البلدان نمواً، حيث تصل إلى ٢٠ في المائة. والعوامل التي تسهم في ارتفاع التكاليف تشمل تدابير لإزالة المخاطر تتخذها المصارف التجارية والشرابات الحصرية القائمة بين الشبكات الوطنية لمكاتب البريد ومؤسسة وحيدة لتحويل الأموال.

حاء - الحكم الرشيد على جميع المستويات

٥٧ - لبرنامج عمل إسطنبول هدف هو تعزيز التدابير الرامية إلى منع الفساد وزيادة شفافية الميزانيات والنفقات، وتنفيذ تلك التدابير بفعالية. وجميع أقل البلدان نمواً تقريباً (٤٥ من أصل ٤٧ بلداً) أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

٥٨ - وبإمكان الإدارة الرشيدة الإلكترونية أن تعزز الشفافية وتسهم في تحسين استجابة الحكومات للخدمات والأزمات الخارجية، بطرق منها استخدام التكنولوجيات الرقمية، من قبيل نظم المعلومات الجغرافية، في إدارة الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد ارتفع متوسط مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً من ٠,٢٣٥ في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٢٩٦ في عام ٢٠١٨، رغم أنه لا يزال أقل كثيراً من مؤشر المجموعات الأخرى من البلدان، وأدنى من المتوسط العالمي البالغ ٠,٥٤٩. ويبلغ عنصر الهيكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية لأقل البلدان نمواً ما مقداره ٠,١٥٢، أي أقل من نصف المتوسط العالمي. غير أن ثمة تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان. فلدى بنغلاديش أعلى مؤشر أداء، حيث تبلغ درجة المؤشر ٠,٤٨٦، تليها نيبال بدرجة مؤشر تبلغ ٠,٤٧٥، ثم رواندا بدرجة مؤشر تبلغ ٠,٤٥٩. وفي الطرف الآخر من الطيف يأتي الصومال بدرجة مؤشر تبلغ ٠,٠٥٧.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، خلص مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، الذي يشجع على الانفتاح والمساءلة في إدارة موارد النفط والغاز والمعادن، إلى أن السنغال قد أحرزت تقدماً مرضياً في الوفاء بمتطلبات المبادرة، وهو ما جعلها أول بلد في أفريقيا ورابع البلدان المنفذة الإحدى والخمسين التي بلغت ذلك المستوى من التقدم. وكانت السنغال قد استخدمت المبادرة لدعم الإصلاحات في الرقابة على الصناعات الاستخراجية والإدارة المالية العامة. وصُنفت تيمور - ليشتي أيضاً بأنها قد أحرزت تقدماً كبيراً في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت أقل البلدان نمواً التسعة التالية تقدماً ملموساً: بوركينا فاسو، ومدغشقر، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، وسان تومي وبرينسيبي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا.

٦٠ - ومن الجوانب الهامة للحكم الرشيد أيضاً سهولة مزاولة الأعمال التجارية. والتقرير المتعلق بممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٩، الصادر عن مجموعة البنك الدولي، يضع رواندا في المرتبة التاسعة والعشرين، إذ حصلت على درجة ٧٧,٨٨، تليها بوتان (٦٦,٠٨)، ثم زامبيا (٦٥,٠٨)، ثم فانواتو (٦٢,٨٧)، ثم جيبوتي (٦٢,٠٢). وتأتي رواندا وجيبوتي أيضاً ضمن البلدان الإصلاحية العشرة الأعلى، هي وتوغو وأفغانستان، حيث تأتي أفغانستان في مقدمة القائمة، بتحقيقها زيادة تفوق ١٠ نقاط في درجاتها. وقد ركزت أفغانستان على تعزيز الإطار القانوني للأعمال التجارية، بأن عززت حماية المستثمرين من الأقليات واعتمدت إطاراً قانونياً جديداً بشأن الإعسار. وتأتي جيبوتي في قائمة البلدان العشرة الأكثر تحسناً للسنة الثانية على التوالي، إذ عززت إطارها القانوني ورقمنت سجلات الأراضي

لديها. وإجمالاً، ارتفع متوسط القيمة لمؤشر سهولة مزاولة الأعمال التجارية، بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً، من ٤٥,٤٣ في عام ٢٠١٧ إلى ٤٦,٢٣ في عام ٢٠١٩.

٦١ - وما زالت هناك أيضاً ثغرات كبيرة في ما يتعلق بالقدرات الإحصائية وجمع البيانات في أقل البلدان نمواً، وهي قدرات ذات أهمية حاسمة للتخطيط والرصد في مجال السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولادتهم لدى سلطة مدنية، في عام ٢٠١٧، ما مقداره ٤٠,٥ في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٧٣,١ في المائة.

ثالثاً - مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

٦٢ - في الوقت الذي يشارف فيه تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ على الانتهاء، زاد عدد كبير من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية التنفيذ تركيزها على رفع أقل البلدان نمواً من هذه الفئة وعلى الانتقال السلس لأنشطتها.

٦٣ - وقد قامت غالبية الحكومات في أقل البلدان نمواً بتعميم برنامج عمل إسطنبول في خططها واستراتيجياتها الوطنية من أجل تحقيق الأهداف المحددة، واستيفاء معايير الرفع من القائمة. فعلى سبيل المثال، اتخذت بنغلاديش، منذ اعتماد برنامج العمل، خطوات ملموسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل، بأن عززت القدرة الإنتاجية بواسطة استراتيجية وطنية للتحويل الهيكلي. وشملت هذه الخطوات تهيئة بيئة مواتية لتحقيق صادرات تقودها الصناعات التحويلية، وتعزيز المهارات لدى اليد العاملة، من أجل تعزيز الإنتاجية، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، والاستعاضة عن معدات التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير. ونتيجة لهذا النهج، كانت بنغلاديش ضمن عدد قليل من أقل البلدان نمواً استوفت جميع المعايير الثلاثة للرفع من تلك الفئة، في استعراض عام ٢٠١٨ الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية.

٦٤ - وثمة مثال آخر وهو خطة التنمية الوطنية السابعة لزامبيا للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، التي تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع ومرن من أجل تحقيق نمو وتحويل اقتصادي واجتماعي مطرد، ومن دون أن يُترك أحد متخلفاً عن الركب، مع تعميم برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. فقد أظهرت زامبيا قدرة على إحراز تقدم في مختلف القطاعات، بما في ذلك النمو الاقتصادي، وتوليد الكهرباء، والمعدل الصافي لعدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية، والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر. وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال البلد يواجه تحديات في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل بشأن مؤشرات الموارد البشرية ومؤشرات الضعف الاقتصادي اللازمة للرفع من القائمة.

٦٥ - وأسهمت كيانات منظومة الأمم المتحدة فعلياً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بصفة فردية، وبفضل مجموعة من البرامج والأنشطة المشتركة. فعلى سبيل المثال، نفذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية برامج تدريبية بشأن حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي لصالح أقل البلدان نمواً، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، وحقوق النقل في ما يتعلق ببرامج التطوير والبرامج العامة لبروتوكولات الإنترنت. وواصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة اللقاء مرتين في السنة في اجتماعات مخصصة للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً، التي تعقد لكفالة التعبئة الكاملة، والاتساق، والتنسيق في التنفيذ

من جانب المنظمة. ولمواصلة تعزيز عملية تقديم دعم منسق للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، أنشأ مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في أواخر عام ٢٠١٧، فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق انتقال سلس. وقد اجتمعت فرقة العمل على أساس منتظم في عام ٢٠١٨ بهدف تقديم دعم معزز ومنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي ترفع من القائمة. وتركز أعمال فرقة العمل على زيادة تبادل المعلومات، وتنسيق الأنشطة، بما في ذلك البعثات المشتركة، وتوجيه رسائل موحدة، وتوفير تدابير للانتقال السلس خاصة بأقل البلدان نمواً، وحوافز إضافية. وفي عام ٢٠١٨، أطلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوابة على الإنترنت أسمتها غرادجيت (Gradjet)، وهي بوابة تقدم معلومات ملائمة، وتقتراح مجموعة من الأنشطة في كل مرحلة من مراحل الخروج من تلك الفئة. وتوجه البوابة أيضاً المستخدمين إلى جهات الاتصال بالأمم المتحدة للحصول على مزيد من المساعدة.

٦٦ - وواصل الشركاء في التنمية تنفيذ برنامج العمل انطلاقاً من استراتيجيات سياساتها الإنمائية الوطنية على مختلف المستويات (انظر أيضاً الفقرات من ٤٦ إلى ٦١ أعلاه). وقد ازدادت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، عن طريق التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة التجارة فيما بين بلدان الجنوب ٢٨ في المائة من التدفقات التجارية العالمية، وأصبحت الصين هي الوجهة الرئيسية للصادرات من السلع الواردة من أقل البلدان نمواً. وفي إجراء يعكس الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لتلك البلدان، وقع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على إعلان للنوايا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، من أجل تعزيز تعاونهما في الأمور الفنية.

٦٧ - وتشارك منظما المجتمع المدني في عدد من الأنشطة التي تسهم في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وقد تولت منظمة رصد أقل البلدان نمواً، وهي تحالف عالمي من منظمات وطنية وإقليمية ودولية ومنظمات مجتمع مدني موجودة في أقل البلدان نمواً، إعداد ورقة استراتيجية حددت مسار العمل بعد عام ٢٠١٨، وشرعت في مناقشة بشأن الأولويات في ما يتعلق ببرنامج العمل المقبل لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٨ - وعقدت منظمة رصد أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، عدة حلقات عمل وطنية، بما في ذلك مشاورات بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، في السنغال، في آذار/مارس ٢٠١٨، وفي ميانمار، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وفي مالي، في أيار/مايو ٢٠١٨. وكان الهدف من المشاورات التي أجريت في ميانمار أيضاً هو رفع مستوى الوعي لدى ممثلي المجتمع المدني والبرلمانيين، وحكومات أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية، بشأن عملية رفع ميانمار من فئة أقل البلدان نمواً.

٦٩ - وظلت الأوساط الأكاديمية تشارك فعليا في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، مع التركيز الشديد بصورة مطردة على الخروج والانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً. وقد أشرفت شراكة تتعلق برصد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، على إعداد مقالات مختلفة بشأن هذا الموضوع، ونشر مركز الحوار في مجال السياسات كتاباً لحل تجربة

بنغلاديش في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، ظل اتحاد جامعات أقل البلدان نمواً المعني بتغير المناخ، الذي يسعى إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً نفسها على التصدي لتغير المناخ من خلال البحوث، وتبادل المعارف والتثقيف، يعمل بنشاط مع أعضائه وفي إعداد خطة عمل خمسية. ويشمل الاتحاد مجموعة أساسية من عشر جامعات في بنغلاديش، وبوتان، وإثيوبيا، وغامبيا، وموزامبيق، ونيبال، والسنغال والسودان أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٧٠ - كذلك ظلت مشاركة القطاع الخاص قوية. وتولى الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية رئاسة فريق عامل معني بالنطاق العريض لفائدة أشد البلدان ضعفاً، أنشئ في إطار لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، وتشمل أهدافه تحديد أفضل الممارسات والفرص المتاحة للاستفادة من الاستثمارات في مجال النطاق العريض من أجل التنمية الوطنية، والعمل مع مختلف ممثلي القطاع الخاص، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية. ومثلوا القطاع الخاص هم أيضاً أعضاء في مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

٧١ - وواصل برنامج دعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اشترك في إعداد مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي. ويقدم البرنامج لحكومات أقل البلدان نمواً، والشركات التي تنقصها الموارد، خدمات مجانية أو منخفضة الرسوم في مجال المفاوضات المتعلقة بالاستثمار، والمشورة والتمثيل بشأن تسوية المنازعات. والبرنامج هو في مرحلة التشغيل الكامل، وقد أشار عدد من مكاتب المحاماة الرئيسية إلى استعدادها للمشاركة.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٨، بذل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، جهوداً إضافية لإشراك صحفيين من أقل البلدان نمواً في تعزيز تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من خلال المنافسة مع التركيز على الطاقة المستدامة. وقد طلب من الصحفيين تقديم روايات عن الكيفية التي أثرت بها الطاقة المستدامة على نحو إيجابي في المجتمعات المحلية في بلدانهم. وكشفت المقالات المنشورة قصصاً ملهمة عن الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة والمثابرة، وتحقق ذلك، في كثير من الأحيان، في مواجهة تحديات كبيرة.

الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

٧٣ - أحرزت أقل البلدان نمواً مزيداً من التقدم صوب استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أحاطت الجمعية العامة علماً بتوصيات لجنة السياسات الإنمائية بأن تُرفع البلدان التالية من فئة أقل البلدان نمواً: بوتان في عام ٢٠٢٣، مع منحها، بصفة استثنائية، فترة تحضيرية إضافية مدتها سنتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٢٤، مع منحهما، بصفة استثنائية، فترة تحضيرية إضافية مدتها ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في قراره ٢٧/٢٠١٨، بتوصيات لجنة السياسات الإنمائية، وقرر إرجاء النظر في رفع اسم كيريباس وتوفالو إلى موعد أقصاه عام ٢٠٢١. وتظل تدابير الانتقال السلس مسألة بالغة الأهمية. وينبغي أيضاً معالجة

Debapriya Bhattacharya, ed., *Bangladesh's Graduation from the Least Developed Countries Group* (٣)
(London, Routledge, 2018).

مسألة فقدان إمكانية الحصول على التمويل الميسر، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الشديدة الضعف المرفوعة من هذه الفئة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٤ - بالنظر إلى أنه لم يتبق سوى سنة ونصف من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، تبرز صورة واسعة عن حدوث تفاوت في التقدم المحرز، مع بعض قصص النجاح، وحالات من أفضل الممارسات، ولكن مع وجود عقبات وقيود أيضاً. وفي المراحل النهائية، ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها الرامية إلى تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل، وتعزيز أوجه تآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٧٥ - وفي حين أُحرز تقدم في مجال الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية للنقل، فقد كان التقدم بطيئاً وغير متساو في جميع أقل البلدان نمواً. وهذا يشكل تحديات في توليد أنشطة دينامية جديدة تتسم بزيادة القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي. بل إن آفاق تعزيز القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً هي أشد صعوبة، بالنظر إلى أن التكنولوجيات الناشئة هي أكثر كثافة من حيث رأس المال والمهارات، وهذا أمر يدعو، من ثم، إلى القلق. وينبغي لأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية تشجيع الاستثمارات الواسعة النطاق من أجل بناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، واعتماد تكنولوجيات جديدة، بطرق منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٧٦ - وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تواصل جهودها الرامية إلى الحد من الاعتماد على السلع الأساسية، ولا سيما بالنظر إلى تقلبات الأسعار فيها، بما في ذلك تنويع الصادرات غير التقليدية، والقيمة المضافة عن طريق عمليات التجهيز. وتعزى الزيادة في عدد الذين يعانون من نقص التغذية أيضاً مصدراً رئيسياً للقلق. وفي القطاع الزراعي، يمكن أن يساهم الحصول على المدخلات التكنولوجية، كالبذور والأسمدة العالية الجودة والمقاومة لتغير المناخ، وتحسين أساليب الزراعة، في زيادة الإنتاجية، وخصوصاً في المناطق التي تواجه تحديات بسبب الظروف الإيكولوجية الزراعية المعاكسة.

٧٧ - وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ومعدلات وفيات الأمهات في أقل البلدان نمواً، لمساعدة تلك البلدان في تحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ جميع الغايات الواردة في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ويشكل ارتفاع معدلات النمو السنوي للسكان في أقل البلدان نمواً تحديات في ما يتعلق بالالتحاق بالتعليم العالي وتقديم التدريب للقوة العاملة الماهرة. وينبغي أن تتاح للشباب في أقل البلدان نمواً الفرصة للحصول على التعليم والمهارات اللازمة للإسهام في التنمية الاقتصادية، وينبغي أن تتاح لهم إمكانيات الوصول إلى أسواق العمل التي يمكن أن توفر لهم العمل اللائق والمنتج.

٧٨ - ولزيادة تعبئة الموارد المحلية، ينبغي أن تجري أقل البلدان نمواً إصلاحات ضريبية، وأن تعزز جهودها في مجال التعاون الضريبي الدولي ليتسنى لها الحصول على نصيب عادل من الإيرادات الضريبية. وينبغي أن يواصل الشركاء في التنمية زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولتجنب مواجهة المزيد من المديونية، وزيادة التمويل المتاح لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في تخفيف عبء الديون واعتماد المرونة بشأن التزامات خدمة الديون. وينبغي أن تنفذ أقل البلدان نموا سياسات استراتيجية لعكس اتجاه الهبوط في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في القطاعات ذات الإمكانات الإنمائية، بما في ذلك القطاعات التي لها آثار جانبية أكبر من حيث توليد فرص العمل، وتحقيق إنجازات تكنولوجية، ونشر المهارات الإدارية، وإقامة روابط اقتصادية مع بقية قطاعات الاقتصاد، ومن شأن هذه جميعا أن تسهم في إحداث تحول هيكلي، وفي تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيعها وتنفيذها لصالح أقل البلدان نموا.

٧٩ - وهناك جهات معنية مختلفة ناشطة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول غير أن هناك حاجة إلى أن تبذل الجهات المانحة مزيدا من الجهود، لأن عدد البلدان المانحة التي تستوفي الهدف المحدد في برنامج العمل بالالتزام بنسبة ٠,١٥ في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي، كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا، انخفض من ١٠ بلدان في عام ٢٠١١ إلى ٥ بلدان في عام ٢٠١٧.

٨٠ - وينبغي أن تستند حكومات أقل البلدان نموا إلى التحسينات الأخيرة التي تحققت في مجال الشفافية، بوسائل منها الحوكمة الإلكترونية ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويتعين على حكومات أقل البلدان نموا تسريع جهودها الرامية إلى بناء القدرات لكفالة تمكنها من الاضطلاع بمهامها، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة وإدارة الكوارث. وسيطلب هذا إرادة سياسية لدى الحكومات، ودعمها موجهها لبناء القدرات، بما في ذلك في مجال الإحصاءات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه تخطيط السياسات. وبالمثل، يجب تعزيز مواقف أقل البلدان نموا ومشاركتها في العمليات الدولية ليتسنى لها أن تعبر عن شواغلها في صنع القرارات على الصعيد العالمي.

٨١ - ولا يزال التعرض للصدمات الخارجية يشكل مصدر قلق متزايد بالنسبة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان التي هي على وشك الرفع من القائمة، وذلك بسبب التعرض الدائم لآثار تغير المناخ وارتفاع مستويات الديون. ويظل بناء القدرة على الصمود يشكل أولوية عالية. وينبغي لجميع الجهات المعنية أن تضاعف جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أقل البلدان نموا، بما في ذلك هدف تحقيق زيادة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام ٢٠٢٠. وبإمكان المساعدة الإنمائية المقدمة للحد من مخاطر الكوارث قبل وقوعها، وبناء القدرة على الصمود، أن تُعني عن تقديم المساعدة من أجل تحقيق الانتعاش بعد الكوارث.

٨٢ - ومع تزايد عدد أقل البلدان نموا التي تفي بمعايير الرفع من القائمة للمرة الأولى أو الثانية، ينبغي أن يقدم شركاء التنمية إلى هذه البلدان دعما معززا لكفالة اتخاذ تدابير للانتقال السلس، ولتجنب أي تعطيل لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. وينبغي أيضا معالجة مسألة فقدان إمكانية الحصول على التمويل الميسر، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الشديدة الضعف. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة نحو تحقيق مزيد من الاتساق على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لدعم جهود الخروج من فئة أقل البلدان نموا، مثلا من خلال المنسق المقيم وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالخروج من فئة أقل البلدان نموا والانتقال السلس، التي أنشأها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٣ - وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٧٣، أن تعقد، في عام ٢٠٢١، مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً على أعلى مستوى ممكن، ليشمل رؤساء الدول والحكومات. وفي إطار العملية التحضيرية للمؤتمر، سوف تجري أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية، جملة أمور منها تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وقد عُيِّن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليكون مركز التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر. وسيكون للتقييم والخطوات التالية أهمية بالغة في كفالة أن يستند المؤتمر القادم إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن، وأن يحدد أيضاً التحديات والفرص الجديدة والناشئة والوسائل اللازمة لمواجهتها. فينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم اللازم وأن تساهم فعلياً في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه، معتمدة في ذلك على جملة وسائل منها المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية. وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تشارك مشاركة كاملة لكفالة نجاح المؤتمر.